مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

الدولة التنموية وسياساتها العامة

د. حسن الصراف

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

الدولة التنموية وسياساتها العامة

د. حسن الصراف[1]

ما «الدولة التنموية»؟ ومتى تكون «السياسات العامة» تنموية، أو تتوخّى تحقيق التنمية؟ وما هي سمات السياسة التنموية؟

الإجابة الأولية والبديهية التي يمكن تقديمها عن هذا السؤال هو أن الدولة وسياساتها عندما تجعل التنميةَ والأهداف التنموية في مقدّمة أهدافها، وتستند في أجندتها إلى «العقل» و«العلم» ومبدأ «تقسيم العمل» والتخصص و«الإنتاج» و«تراكم رأس المال» و«القانون» و«التعاون» و«التعايش» و«التنافس السلمي» و«التعامل البنّاء» في البيئة الداخلية والدولية، وعندما ترسم الأهداف ومبادئ الأمن الوطني لِلبلد بطريقة «عقلانية» و«واقعية» وبناء على مبدأ التنمية الوطنية، عند ذلك يمكن لِلسياسات العامة المعتمدة في مثل هذه الدولة أن تكون سياسات تنموية.

يعنى هذا المقال بعرض موجَز لنظرية «الدولة التنموية» التي صاغها «أدريان لِفتويتش»[2] (1940-2013) -وهو أكاديمي من جنوب إفريقيا ومتخصص في العلوم السياسية- من خلال دراساته وأبحاثه، والتي عُرِفَت في الأوساط الأكاديمية بهذا العنوان[3]. وقد ركزت دراساته على كيفية تدخل الدولة وتوجيه مسار التنمية الاقتصادية لتحقيق معجزات اقتصادية.

[1] دكتوراه في النظم السياسية والسياسات العامة.

[2] Adrian Leftwich

[3] The Development State.

يرى لفتويتش أن فكرة «الدولة التنموية» تؤكّد على الدور الأساسي والريادي لِلدولة في الاقتصاد وفي مشروع التنمية وقطاع الصناعة، وإن الرسالة الأساسية والأولى التي تسعى إليها مثل هذه الدولة تتمثّل في أهداف تنموية، فالدولةُ التنمويةُ ترى أن تحقيق التنمية الاقتصادية واستدامة هذه التنمية هي مهمتها الأولى والأخيرة، وإن التخطيط اللازم لتنفيذ السياسات الرامية إلى التنمية يمثّل المحور الأساس والأول في استراتيجيتها في إدارة الحكم[4]. وبحسب ما يقول عالم الاجتماع الإسباني *مانويل كاستلز*[5] فإن الدولة التنموية تستمد شرعيتها من قدرتها على تحقيق التنمية والحفاظ على التنمية، إذ يرى أن الدولة التنموية تتخذ من التنمية الاقتصادية وسيلةً لبقاء المجتمع والدولة معاً، وكذلك بالاستناد إلى برامج وسياسات وطنية، وعدّ كل ذلك الطريق الوحيد الذي يضمن المصالح الوطنية[6].

يقول لفتويتش في ذلك: إن الأهداف والغايات السياسية التي تتوخاها الدولُ التنموية تتمحور حول التنمية، وفي الوقت نفسه تتوخى أهدافُهم التنموية غايات ومآرب سياسية. وبهذا فإن الأسباب السياسية (من قبيل النزعة القومية أو التنافس الإقليمي أو التهديد الخارجي أو الرغبة في مماثلة الغرب) تمثّل دافعاً ومحركاً يحفز استراتيجية الدولة التنموية في السعي إلى تحقيق التنمية[7]. ومن هنا يرى الباحث السويدي المتخصص في قضايا التنمية *بجورن هيتن*[8] أن التنميةَ لا يمكن فرزها وتفكيكها عن سائر

---

[4] لمعرفة المزيد عن تفاصيل نظرية لفتويتش يُنظر كتابه الأساسي الذي من النافع جدًا ترجمته إلى العربية:

Leftwich, Adrian (2000). States of Development: On the Primacy of Politics in Development. Polity Press.

[5] Manuel Castells Oliván

[6] Castells, Manuel (ed.). *The Network Society: A Cross–cultural Perspective*. Northampton, MA: Edward Elgar, 2004.

ولمعرفة المزيد حول آراء كاستلز يُنظر: إدريس الغزواني، **مانويل كاستلز ومفهوم مجتمع الشبكات من المجتمع إلى الشبكة: نحو مقاربة تأويلية للهوية والسلطة في عصر المعلومات**، مجلة عمران، العدد 9/33، صيف 2020.

[7] المصدر نفسه.

[8] Björn Hettne

الأهداف السياسية والوطنية لِلدول، لأنَّ التنميةَ في واقع الأمر تتمثّل في تعزيز الأسس المادية لِلدولة والذي يتحقق في الغالب عبر «التحوّل الصناعي». وإن أي مشروع لبناء الدولة ورفاهية الشعوب يمر عبر استيعاب هذه الفكرة والتي تتوخى ثلاث مفردات أساسية: الهيمنة السياسية والعسكرية على الأرض، والدفاع عن هذه الأرض، ومن ثم إيجاد الرفاه المادي والشرعية السياسية داخل هذه الأرض[9] من خلال التنمية.

من سمات الدولة التنموية

لعلّ المورد الأول والأساس الذي ينبغي توفره في الدولة التنموية هو وجود "نخبة" سياسية واقتصادية تؤمن بالتنمية وبمفرداتها وفلسفتها. فالسعي إلى تحقيق التنمية يتطلّب في الوهلة الأولى عقلاً مؤمناً بالرؤية الكونية الحديثة التي تتسم بالعقلانية وأولوية المعطيات العلمية، وأن تتوفر قناعةٌ لدى هذه النخبة تفيد أن النمو والكمال وتنمية الكائن البشري والمجتمعات البشرية أمر ممكن في هذه الدنيا، بل له الأولوية، وإن تطور المجتمعات التقليدية والقديمة وتحوّلها لا يتسنى إلا بالإنتاج وتقسيم العمل والاستناد إلى العلم والمعرفة. وفي ضوء هذا الفهم يمكن القول بأن تغيّر المجتمعات القديمة والتقليدية عبر التوظيف المدروس والممنهج لِلموارد الطبيعية وعبر التوزيع الصحيح للثروات وعبر استدامة الرفاهية والأمن يُسمى بـ«التنمية» أو التحوّل التنموي، وإن هذا التحوّل أو الانتقال -بحسب ما يرى عالم الاجتماع الأمريكي *بارينغتون مور*- قد حصل خلال القرون الأخيرة عبر ثلاثة طرق مختلفة[10]، مؤكداً أن هذا التحول في المجتمعات الأوربية تحقق من خلال الدولة وسلطتها المطلقة وبالتعاون مع الطبقة

[9] للمزيد يُنظر: بجورن هيتن، **تأمل في التنمية**، ترجمة: نيرمين الزفتاري، (مصر: المركز القومي للترجمة، 2014).

[10] لِلمزيد يُنظر: بارينجنتون مور، **الأصـــول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية**، ترجمة: أحمد محمود، ط: الأولى، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008)، ص 199 وما بعدها.

البرجوازية التي ترعى المصالح الوطنية. وهذا يعيد بنا إلى ما ذُكر في بداية هذه الفقرة، أي أهمية وجود "نخبة" تؤمن بالتنمية وترعاها.

السمة الأخرى التي لا بد من توفرها في «الدولة التنموية» تتعلق بجانب الإدارة والبيروقراطية، إذ أن «الدولة التنموية» تعمل بنحو جاد وفعّال على إصلاحات بنيوية وهيكلية في الدولة ونظام الحكم من خلال استقطاب الكفاءات وإقصاء الفاسدين وغير المتخصصين عن دوائر صنع القرار، فمثل هذه الدول تحرص على أن تكون في مؤسساتها السياسية والاقتصادية والبيروقراطية قوة وسيادة واستقلالية وكفاءة ممتازة، وأن تمتاز ببنية تحتية رصينة على مستوى الكفاءات والموارد البشرية المتخصصة. ولاستقطاب مزيد من الكفاءات والتكنوقراط تعمد الدولة التنموية على إيجاد علاقة وثيقة ومتبادلة مع القطاع الخاص، فأصحاب المشاريع الاقتصادية الصغيرة أو الطبقة المتوسطة، (وكما أسلفنا الطبقة البرجوازية)، هي التي تمدّ الدولةَ التنموية بالمتخصصين والكفاءات. وإن الاستراتيجية العامة والحافز الرئيس الساعي إلى التنمية الذي تتبناه الدولة التنموية هو الذي يمثل إطاراً عاماً لِلإشراف على هذه الفئات من الطبقة المتوسطة من الذين يساهمون في العملية التنموية لتحقيق هدفين متزامنين: مصلحة القطاع الخاص والمصالح الوطنية المتمثلة بالتنمية، وهذا الهدف المشترك بين القطاع الخاص والقطاع العام يسرّع من مشروع التنمية[11]. وبهذا فإن التعاون البنّاء والمشترك والحميم بين الدولة والقطّاع الخاص، من أهم سمات الدولة التنموية.

في ختام هذا العرض الموجز فإن مجمل ما يمكن قوله عن «الدولة التنموية» في هذه العجالة هو أن هذا النموذج من الدولة يأتي في مقابل «الدولة المفترسة»[12].

[11] المصدر نفسه.

[12] The Predatory State.

ولعلّ تقسيم الدول على «التنموية» و«المفترسة» أكثر التقسيمات شمولًا، وهما صفتان نسبيتان تتصف بهما الدول، أي أن الدولة تُقيّم في من خلال نسبة اقترابها من صفة «التنمية» وابتعادها عن «الافتراس». ولِلمقارنة يمكن القول بأن الدولة المفترسة تسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح الفردية والفئوية الضيّقة، والعلاقات الإدارية والحكومية في الدولة المفترسة قائمة على المصالح الشخصية والفئوية والحزبية الضيقة؛ في حين أن الدولة التنموية تمثّل مصدرًا أساسيًا لِلوئام والوحدة الوطنية، وإن المبدأ الأساس في توزيع السلطة والمناصب السيادية هو مبدأ الكفاءة وسلطة القانون.

وعلى مستوى الأمثلة فإن أندريان لفتويتش يستشهد ببعض الدول كمثال على (الدول الديمقراطية التنموية)، و(الدول الديمقراطية غير التنموية)، فبالنسبة لِلدول الديمقراطية التنموية ذات الحزب الواحد مثل بوتساونا وسنغافورة، والدول الديمقراطية التنموية الائتلافية مثل موريس وماليزيا. وبالنسبة لِلدول الديمقراطية غير التنموية مثل فنزويلا وجامايكا وكوستاريكا.

****

المصادر

- إدريس الغزواني، مانويل كاستلز ومفهوم مجتمع الشبكات من المجتمع إلى الشبكة: نحو مقاربة تأويلية للهوية والسلطة في عصر المعلومات، مجلة عمران، العدد 9/33، صيف 2020.
- بجورن هيتن، تأمل في التنمية، ترجمة: نيرمين الزفتاري، (مصر: المركز القومي للترجمة، 2014).
- بارينجنتون مور، الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية، ترجمة: أحمد محمود، ط: الأولى، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008).
- Castells, Manuel (ed.). *The Network Society: A Cross–cultural Perspective*. Northampton, MA: Edward Elgar, 2004.
- Leftwich, Adrian (2000). States of Development: On the Primacy of Politics in Development. Polity Press.